

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

جعله قاضياً وفاصلاً عن الفائدة ([1132]). والعمدة في المسألة هي مقبولة عمر بن حنضلة في رجلين تنازعا في دَين أو ميراث: «قال: ينظران إلى من كان منكم ممن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً» فاني قد جعلته عليكم حاكماً فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخف بحكمنا وهو على حد الشرك با» ([1133]) دلت هذه المقبولة على أن الحكم بالاجتهاد الصحيح حكمه فالرأى عليه راد عليهم (عليهم السلام) والرأى عليهم على حد الشرك بالله. ([1134]) التطبيقات: 1 - قال السيد الخوئي (قدس سره): لا يجوز الترافع إلى حاكم آخر بعد حكم الحاكم الأول، ولا يجوز للآخر نقض الحكم الأول، فإن حكم الحاكم نافذ على الجميع، سواء في ذلك الحاكم الآخر وغيره ([1135]). 2 - وقال الشهيد الصدر: إذا أمر الحاكم الشرعي بشيء تقديراً منه للمصلحة العامة وجب أتباعه على جميع المسلمين، ولا يعذر مخالفته حتى من يرى أن تلك المصلحة لا أهمية لها. ومثال ذلك أن الشريعة حرمت الاحتكار في بعض السلع الضرورية وتركزت للحاكم الشرعي